نيويورك في 9 شباط/فبراير 2021
بروتكول عدد 224

ترفع البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفيما يتعلق بالقرار ICC-ASP/1/Res.2، بصيغته المعدلة بموجب القرار ICC-ASP/3/Res.6، والمعنون "إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة والمدعي العام ونواب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية"، الذي اعتمدته جمعية الدول الأطراف في 10 أيلول/سبتمبر 2004، فإن البعثة تتشرف بترشيح السيد فرانشيسكو لو فوي من إيطاليا لشغل منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في الانتخابات التي ستجرى في 12 شباط/فبراير 2021 خلال مرحلة الاستئناف الثانية للدورة التاسعة عشرة لجمعية الدول الأطراف التي ستُعقد في نيويورك.

وقد استرشدت إيطاليا عند تقديم هذا الترشيح بالمتطلبات المنصوص عليها في الفقرة 3 من المادة 42 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ويتمتع السيد فرانشيسكو لو فوي كشخص بمستوى أخلاقي عالي ولديه على وجه الخصوص التزام قوي باستقلالية وظيفة الادعاء، وهو عنصر يشكل حجر الزاوية في كل من النظام القضائي الإيطالي ونظام روما الأساسي. وعلى مدار أكثر من 30 سنة من مساره المهني التي قضى منها أكثر من 25 سنة في مزاولة مهام الادعاء، كان السيد لو فوي يؤدي دائمًا واجباته بأقصى درجات النزاهة الشخصية والالتزام الكامل، حيث أبدى تفانيًا إلى أبعد الحدود في حماية حقوق الضحايا مع تقديم دعمه الخاص للفئات الأكثر ضعفا.

وقد أثبت السيد فرانشيسكو لو فوي طيلة مساره المهني أنه مدع عام ذي كفاءة عالية. فهو يزاول وظيفة الادعاء لما يقارب ثلاثة عقود مع توليه في السنوات العشر الماضية رئاسة وإدارة مكتب ادعاء كبير يتألف حاليًا من سبعة (7) نواب للمدعين العامين، وواحد وستين (61) مدعي عام، ومديرًا مكلفًا بالشؤون الإدارية، وطاقم إداري مكون من أكثر من 350 موظف. وسيفيده ملفه القيادي وخبرته العميقة في إجراء العديد من التحقيقات الناجحة – المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، وغسل الأموال، والاتجار في البشر– للغاية لشغل منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وثبتت قدرته على العمل بكفاءة في السياقات الدولية من خلال النتائج المهمة التي حققها في الاشتغال على الجرائم عبر الوطنية، لا سيما عندما عمل كعضو وطني في وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (اليوروجست) بين عامي 2010 و2014.

وتستوفي خبرة السيد لو فوي في مجال الادعاء تمامًا متطلبات الفقرة 3 من المادة 42 من نظام روما الأساسي. وباستثناء فترة قصيرة بين عامي 2002 و2006، عندما عُين في المجلس الأعلى للقضاء الإيطالي، فقد زاول السيد لو فوي وظيفة الادعاء منذ عام 1990 دون انقطاع، حيث أشرف على تحقيقات معقدة وقاد إلى اعتقال وإدانة مئات المجرمين، بما في ذلك أعضاء بارزين في منظمات إجرامية.

ويجيد السيد لو فوي اللغة الإنكليزية ولديه معرفة جيدة باللغة الفرنسية. وتُرفق بهذه الوثيقة نسخة من سيرته الذاتية المفصلة.

وتغتنم البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة لترفع مجدداً أسمى آيات الاحترام إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.